الحكومة اليمنية تغالب آخر العقبات في طريق خروجها إلى النور

عدن - كشفت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" عن قرب الإعلان عن الحكومة الجديدة التي سيتم تشكيلها بناء على اتفاق الرياض برئاسة معين عبدالملك وبالشراكة بين شمال اليمن وجنوبه، وتتألّف من 24 حقيبة وزارية.

وتوقّعت المصادر أن يصدر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، الأحد، قرارا رئاسيا بتسمية أعضاء الحكومة بعد لقاء مرتقب مع مستشاريه، في حال لم تستجد أي خلافات طارئة، أو تبرز أي تباينات بين المكونات المشاركة في الحكومة.

ووفقا لمصادر "العرب" فقد نجحت الحكومة السعودية في تقريب وجهات النظر بين "الشرعية" اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي اجتمع رئيسه عيدروس الزبيدي مساء الخميس مع الرئيس هادي، في لقاء وصفته المصادر بأنه جاء بغرض خفض مستوى التوتر.

وعن طبيعة اللقاء وما دار فيه، أشارت المصادر إلى أنّه اتّسم بالوديّة ولم يتطرق للكثير من القضايا السياسية، وعمل على تلطيف الأجواء بين الرئيس هادي وقيادة الانتقالي الجنوبي.

> **خلافات بين حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح الإخواني على نوعية الحقائب الوزارية التي ستسند لكل منهما**

ولفتت المصادر إلى أنّ لجان الوساطة نجحت في تقليص الخلافات حول الشق العسكري والأمني الذي كانت الحكومة تصرّ على تنفيذه قبل إعلان الحكومة، في الوقت الذي طالب فيه الانتقالي بالشروع في تنفيذ ما نصّ عليه الاتّفاق بعد ممارسة الحكومة لأعمالها من العاصمة المؤقتة عدن، حيث تم التوسّط لحلّ يستوعب رؤيتي الحكومة والانتقالي لم تعرف تفاصيله بعد، غير أنّ المصادر رجّحت أن تشرع الحكومة الجديدة بالتنسيق مع التحالف العربي في الإشراف على تنفيذ الشق العسكري والأمني فور تعيينها، ويتضمن ذلك سحب القوات من أبين وشبوة وإعادة الانتشار في عدن.

وعن كواليس تشكيل الحكومة، أكدت مصادر "العرب" بروز بوادر خلافات جديدة بين المكونات اليمنية حول نوعية الحقائب الوزارية التي ستسند إلى كل مكوّن، غير أنها خلافات يمكن حلّها وفقا للمصادر عبر تفاهمات الساعات الأخيرة.

وتبدي قيادات بارزة في حزب المؤتمر الشعبي العام في الرياض تحفظها على نوعية الحقائب التي من المفترض إسنادها للحزب والتي ترى بعض القيادات أنها حقائب هامشية لا تتلاءم مع حجم المؤتمر ومكانته السياسية وتاريخه، فيما يسعى حزب الإصلاح الذراع اليمنية لجماعة الإخوان المسلمين إلى الاستحواذ على الوزارات المتصلة بالتعليم وقطاع الشباب مثل وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني ووزارة الشباب والرياضة.

ويطالب حزب المؤتمر بإجراء قرعة لتوزيع الحقائب لحل الخلاف حولها في ظل مخاوف لدى بعض قيادات الحزب من تعيين بعض الوزراء المقربين من الإخوان في مقاعد تابعة للمؤتمر، إضافة إلى التحفظات حول طريقة توزيع الحقائب السيادية وبعض حقائب المكونات التي يسعى الإخوان ليعيّنوا على رأسها شخصيات تدين بالولاء لبرنامجهم السياسي.

وتقلّل مصادر سياسية من قدرة أي طرف أو مكون على السيطرة على قرار الحكومة وتوجيهه لصالحه، بالنظر للتوافق على أن جميع القرارات الصادرة عن الحكومة والبرلمان خاضعة للتوافق بين المكونات وليس لقرار الأغلبية.

ويتزامن أي تقدم في مسار تذليل العقبات أمام تنفيذ اتّفاق الرياض وإعلان الحكومة مع ارتفاع وتيرة التصعيد من قبل ما يعرف بتيار الدوحة في الحكومة اليمنية، والذي يسعى إلى إفشال الاتفاق ودفع الأمور نحو المواجهة العسكرية بين المجلس الانتقالي والقوات الحكومية.

وبعد التصريحات المعادية للتحالف العربي التي أطلقها نائب رئيس مجلس النواب اليمني عبدالعزيز جباري الذي يوصف بأنه أحد قيادات تيار الدوحة في الشرعية، هاجم وزير النقل المستقيل صالح الجبواني دور السعودية من خلال اتهام السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر بأنه "صار عبئا على الملف اليمني" بحسب ما جاء في تغريدة على تويتر للجبواني قال فيها "أدعو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وأخاه الأمير خالد لإعادة فتح ملف آل جابر الذي أصبح عنوان الفشل في الملف اليمني".

وعن خلفيات هذا الهجوم الجديد للجبواني قالت مصادر سياسية يمنية، إن موقف الجبواني جاء نتيجة التوافق بين المكونات اليمنية على استبعاد وجوه التأزيم ورموز التيار القطري من الحكومة القادمة.

وأضافت المصادر أن تصريحات الجبواني الذي يقود ميليشيا ممولة من الدوحة في محافظة شبوة، تتناغم مع تصريحات مماثلة أطلقها مسؤولون يمنيون من الموالين لقطر بهدف عرقلة تشكيل الحكومة.

ويخشى هؤلاء المسؤولين من خسارة نفوذهم الذي اكتسبوه من خلال مواقعهم الرسمية التي مكّنتهم من لعب دور تخريبي لصالح قطر وتركيا، في الوقت الذي لا يمتلكون أي مقومات تأثير أخرى في حال خسروا مناصبهم الحكومية بالنظر إلى انعدام تأثيرهم الاجتماعي أو السياسي.

وتترافق هذه التصريحات التي تتهم دول التحالف بفرض وصاية على قرار الشرعية مع تحركات ميدانية على الأرض تقوم بها ميليشيات مستحدثة ممولة من الدوحة في شبوة وتعز والمهرة تسعى لتفجير الوضع العسكري وتنفيذ أجندات مشبوهة على الأرض تأتي في ظل مؤشرات على تقارب حوثي إخواني ومساع تركية للدخول على خط الأزمة اليمنية.

وقبل أيام قليلة شهدت منطقة طور الباحة في محافظة لحج شمالي عدن مواجهات هي الأولى من نوعها بين قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وقوات حكومية مدعومة من قبل الحشد الشعبي كانت تحاول التمدّد في لحج وتطويق عدن من الشمال، بهدف إكمال مثلث الحصار الذي يستهدف محاصرة العاصمة المؤقتة من شرقها حيث تتواجد قوات الإخوان في أبين، وشمالها من خلال انتشار قوات تابعة للحشد الشعبي في لحج، إضافة إلى ميليشيات الإخوان التي تهاجم محافظة الضالع بشكل مستمر.

هل نضجت الطبخة؟

إحباط محاولة حزب الله العراقي السيطرة على مطار بغداد عبر عقد لتحديث مرافقه

اختراق الميليشيا لسلطة الطيران منحها فرصة الحصول على العقد

المطار موقع استثنائي لمراقبة حركة الأجانب

معركة الحدّ من تغوّل الميليشيات في العراق ومحاولات ترميم هيبة الدولة وبسط سيطرتها على مجالها وفرض قوانينها، لا تتلخّص، فقط، في نزع سلاح تلك التشكيلات المسلّحة ومنع تطفّلها على الشأن الأمني، ولكنها تتّسع لتشمل الحدّ من تغلغل تلك الميليشيات في مؤسسات الدولة ومنع سيطرتها على مواردها ومقدّراتها.

بغداد – اضطرت الحكومة العراقية للإسراع في إحالة عقد تنفيذ مشروع حيوي داخل مطار بغداد الدولي لشركة كويتية، بعدما كاد أن يذهب إلى إحدى الميليشيات التابعة لإيران، ما يشكل تهديدا لحركة الملاحة الجوية في البلاد.

وأعلنت شركة "ناس" الكويتية في وقت سابق أنها حصلت على عقد تحديث صالتي ركاب في مطار بغداد الدولي الذي يشهد عمليات توسعة منذ عدة أعوام، في إطار مساعي مواكبة انفتاح البلاد على العالم.

ويشتمل عقد الشركة الكويتية على التعامل مع جميع خدمات الركاب، إذ ستقوم الشركة بتجديد وتحديث البنية التحتية للمباني والمرافق. كما ستقوم بتركيب معدات وتكنولوجيا جديدة، بما في ذلك الأنظمة الآلية اللازمة لخدمة الركاب من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ووفقا للعقد الذي وجه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بمنحه للشركة الكويتية، فإن الأخيرة ستواصل تقديم الخدمات في مطار بغداد لمدة تسع سنوات، ما يضع المشروع ضمن مصاف الأعمال الكبيرة، نظرا لحجم الأموال الذي من المتوقع أن يرتبط به.

ولم يكن للشركة الكويتية أن تحصل على هذا العقد المربح إلا لأن منافسيها على صلة وثيقة بالميليشيات العراقية المسلحة التابعة لإيران، ما يمنح الملف بعدا أمنيا شديد الخطورة، ويربطه بقضية أمن البعثات الدبلوماسية الأجنبية المثير للجدل في البلاد.

وكشفت مصادر خاصة لـ"العرب" أن عقد تحديث الصالتين المذكورتين في مطار بغداد كان معدا له أن يكون من حصة ميليشيا كتائب حزب الله العراقية التي يديرها الحرس الثوري الإيراني مباشرة.

وتوضح المصادر أن الميليشيا تمكنت من اختراق سلطة الطيران المدني العراقية للوصول إلى جميع الترتيبات المتعلقة بهذا العقد قبل إحالته، وذلك بهدف ضمه إلى مجموعة العقود التي تنفذها كتائب حزب الله في المطار خصوصا وفي بغداد على وجه العموم.

وفعلا، أكملت كتائب حزب الله متطلبات إحالة العقد على إحدى شركاتها في المطار قبل شهور، لكن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الذي يتابع هذا النوع من الملفات بدقة، منع استكمال الإجراءات، موجها بتجميد المشروع أو البحث عن منفّذ بديل. وعندما أيقنت ميليشيا كتائب حزب الله أن الكاظمي لن يسمح برسو هذا العقد عليها، بادرت ببيعه من الباطن إلى شركة يملكها رجل أعمال عراقي يدعى أحمد أسد.

ونظرا للنفوذ الهائل الذي تتمتع به ميليشيا كتائب حزب الله وسطوتها الأمنية الرهيبة، فإنه من المستحيل أن تتعرض لمنافسة داخلية من أي جهة، لأنها ستعمد إلى تدميرها فورا.

وتقول المصادر إن ميليشيا كتائب حزب الله، وهي تشكيل عسكري غير نظامي أسسه أبومهدي المهندس الذي قتل مع الجنرال الإيراني الشهير قاسم سليماني في غارة أميركية وهما يهمان بمغادرة مطار بغداد مطلع العام الجاري، عندما علمت باقتراب شركة أحمد أسد من الحصول على عقد تحديث الصالتين، عادت وطلبت أن تكون شريكا سريا له.

ولم يكن أمام أسد فرصة للممانعة أو الاعتراض، لأن ميليشيا كتائب حزب الله ستصفيه على الفور، لذلك وافق سريعا على طلبها، لكن الاعتراض جاء من الكاظمي مجددا.

وقالت المصادر إن الكاظمي أبلغ سلطة الطيران المدني في العراق، بأنه لن يسمح لميليشيا خارجة عن القانون بالسيطرة على جزء من مطار بغداد لمدة تسع سنوات، محذرا من أن هذه الميليشيا تشكل تهديدا مباشرا لحركة الملاحة الجوية عبر المطار.

وأوضحت المصادر أن العراق تلقى إشارات من أجهزة استخبارية أميركية وأوروبية تحذر من سيطرة ميليشيات تابعة لإيران على أجزاء من مطار بغداد، ما يحوله إلى وجهة غير مرغوب فيها لدى المسؤولين والدبلوماسيين في العديد من البلدان.

ولم يكن لدى الحكومة العراقية ما يكفي من الوقت للبحث عن شركات بديلة، إذ أن أعمال التحديث كانت ملحة، لذلك ذهب العقد مباشرة إلى الشركة الكويتية.

> **أجهزة استخبارية أميركية وأوروبية حذرت العراق من سيطرة ميليشيات تابعة لإيران على أجزاء من مطار بغداد**

وتقول المصادر إن المنافسة كانت شبه معدومة خلال عملية الإحالة، إذ أن ميليشيا كتائب حزب الله كانت قد منعت الشركات المحلية من التقدم لهذا المشروع، لأنها تريد احتكاره، في حين لم يكن هناك الكثير من المنافسين الخارجيين المحتملين، نظرا لصعوبة الفوز بهذا النوع من العقود في بغداد.

وتقول المصادر إن المعركة الخفية التي دارت حول عقد تحديث مطار بغداد تمثل جزءا من جبل الجليد في ملف هيمنة الميليشيات التابعة لإيران على أكبر المشاريع المربحة في العراق، بينما يشكل مطار بغداد محطة في غاية الأهمية للمشروع الإيراني في العراق.

وبينما يقدم العمل الاستثماري ضمن مطار بغداد فرصا عالية جدا للتربح المالي، فإنه يسمح لميليشيا كتائب حزب الله بمراقبة حركة الدخول والخروج الدولي من وإلى بغداد، بما في ذلك مراقبة الحركتين العسكرية والدبلوماسية الأميركية في العراق.

وتشكل هذه الفائدة المركّبة حافزا كبيرا لميليشيا كتائب حزب الله للاندفاع بقوة نحو احتكار عقود معظم مشاريع مطار بغداد منذ زمن حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي، الذي سمح للمشروع الإيراني بالتوغل بشكل غير مسبوق في العراق.

وتقول المصادر إن الميليشيات التابعة لإيران جنت أرباحا بملايين الدولارات من عقود حصلت عليها بطريقة مشبوهة خلال ولاية عبدالمهدي، لكن مصطفى الكاظمي بادر إلى تجميد وإيقاف العديد منها منذ توليه مهام عمله.

العراق منفذ لتهريب النفط الإيراني

البصرة (العراق) – كشف تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال عن استخدام إيران للمياه الإقليمية للعراق في الالتفاف على الحظر الأميركي المفروض على صادرات النفط العراقية.

وورد في التقرير الذي كتبه بونوا فوكون وساره ماكفرلان، نقلا عن مسؤولين أميركيين أنّ مياه الخليج قبالة العراق أصبحت منطلق طريق جديدة لمهربي النفط الإيرانيين الذين يعملون على تجنّب العقوبات الأميركية.

وأعرب هؤلاء المسؤولون عن إحباطهم من أن بغداد وحلفاء آخرين لا يتصرفون بما يكفي من الجدية لوضع قيود على التجارة مع طهران.

وأوضحوا أنّ الناقلات الإيرانية تنقل الخام بانتظام إلى سفن على بعد أميال فقط من ميناء الفاو العراقي الرئيسي. ثم يتم خلط تلك الشحنات القادمة من إيران مع شحنات واردة من أماكن أخرى، لينتهي الأمر بذلك المزيج في الأسواق العالمية.

وكمثال على حجم شحنات النفط الإيراني التي يتم تهريبها بهذه الطريقة، يقول التقرير استنادا إلى عدد من الشهود، إنّه تمّ في مارس الماضي نقل 230 ألف برميل من النفط من شركة النفط الإيرانية التي تديرها الدولة إلى سفينة راسية في المياه العراقية. ثمّ جرى خلط الشحنة بالنفط العراقي وتم نقل الحمولة الجديدة إلى سفن أخرى انطلقت إلى وجهات غير معروفة.

وقال أشخاص مطّلعون على عملية التهريب إنّ تلك الشحنة كانت جزءا من عمل تجاري مربح وشائع بشكل متزايد يتضمن نقل وخلط الشحنات مع سفن أخرى عدة مرات ثم بيع النفط بوثائق تثبت أن منشأه عراقي، حيث يباع نفط العراق بأسعار أعلى من سعر النفط إيراني المنشأ.

وقال المسؤولون الأميركيون إن صور الأقمار الصناعية تظهر أن مثل هذه المناورات المستخدمة في تهريب النفط الإيراني وتسويقه عبر العالم أصبحت شائعة بشكل متزايد وتقوّض سياسة إدارة ترامب المتمثلة في الضغط الأقصى والهادفة إلى جرّ إيران إلى التفاوض على برنامجها النووي وبرامجها التسليحية على أسس جديدة.

ويجري استخدام المياه الإيرانية في تهريب النفط العراقي رغم الموقف الحسّاس للعراق الذي ظلّ يتمتّع باستثناء من قبل واشنطن من تطبيق العقوبات الأميركية، حيث كان في حال إجباره على الالتزام بتلك العقوبات سيواجه مشكلة كبرى في توفير الكهرباء التي يستورد قسما منها من إيران فيما يستخدم غازا إيرانيا في توليد قسم آخر.

وأورد التقرير قول مسؤولين بوزارة الخارجية الأميركية إنّ التقارير المتعلقة بالأفعال التي يبدو أنها تشكل تهرّبا من العقوبات الأميركية مثيرة للقلق، مذكّرين بأن بلادهم لا تزال مهتمة بتنفيذ استراتيجيتها في تسليط أقصى الضغوط على إيران.